ملخص واف

قام صندوق النقد الدولي بدور مهم في الاستجابة العالمية للأزمة. فقد بادر بإصلاح أدواته المستخدمة في الإقراض وزيادة قروضه المقدمة بشروط عادية، من مستوى الصفر تقريبا إلى نحو 400 مليار دولار أمريكي في الفترة 2008–2013. وعكست البرامج التي يدعمها الصندوق كثيرا من دروس الأزمات السابقة، كما ساعدت البلدان الأعضاء على التكيف مع ظروف الأزمة. وقد أمكن تقديم المزيد من القروض بفضل جهود تعبئة الموارد التي زادت موارد الصندوق بمقدار أربعة أضعاف إلى نحو 1 تريليون دولار أمريكي مع حلول عام 2013. لكن مضاعفة الحصص المتفق عليها لم تدخل حيز التنفيذ بعد، مما يجعل الصندوق معتمداً على اتفاقات الإقراض التي تشكل أكثر من ثلثي إجمالي طاقته الائتمانية.

وقد كان أداء الصندوق متباينا فيما يتعلق بالرقابة. فقد كانت دعوته لتقديم دفعة مالية تنشيطية على مستوى العالم في 2008–2009 مؤثرة وفي الوقت المناسب ، ولكن تأييده لانتقال بعض الاقتصادات المتقدمة الكبرى إلى مرحلة الضبط المالي في 2010–2011 كان سابقا لأوانه. وفي نفس الوقت، أوصى الصندوق على نحو ملائم بالتوسع النقدي في هذه البلدان إذا دعت الحاجة إلى ذلك للحفاظ على تعافي الاقتصاد. غير أن هذا المزيج من السياسات لم يكن مكتمل الفعالية في تشجيع التعافي الاقتصادي وأدى إلى تفاقم التداعيات المعاكسة. ومع مرور الوقت وتَراجُع آفاق النمو، أبدى الصندوق مرونة بإعادة النظر في مشورته المتعلقة بسياسة المالية العامة ودعا إلى وتيرة أكثر اعتدالا في إجراء الضبط المالي.

وأطلق الصندوق كثيرا من المبادرات لتعزيز الرقابة على صعيدي الاقتصاد الكلي والقطاع المالي، كما توسع في أدواته وعملياته الرامية إلى تحديد المخاطر ومواطن الضعف والتحذير منها. وجاءت ردود السلطات الوطنية من خلال المقابلات التي أجريت لتقييم هذا الجانب مؤيدةً لهذه الجهود إلى حد كبير، لكنها أشارت إلى كثرة هذه المبادرات بدرجة تجاوزت قدرة السلطات على الإحاطة بالنتائج. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت السلطات الوطنية أنها كانت ترجو الحصول على تحذيرات أبكر وأوضح بشأن المخاطر المهمة في الآونة الأخيرة. وكانت هناك تساؤلات أيضاً عما إذا كانت رقابة الصندوق قادرة في الوقت الراهن على رصد ما ينشأ من مواطن ضعف في القطاعات المالية لدى المراكز المالية ذات التأثير النظامي في وقت مبكر يسمح بتنبيه السلطات والبلدان الأعضاء بوجه عام.

وقد تعاون الصندوق مع منظمات أخرى في إطلاق عدد من المبادرات المهمة، منها عملية التقييم المتبادل بين أعضاء مجموعة العشرين، ومبادرات مجلس الاستقرار المالي. وكان هذا التعاون فعالا إلى حد كبير في معالجة جوانب الأزمة كما أدى إلى زيادة فعالية المشورة التي يقدمها الصندوق للبلدان الأعضاء. وبالنظر إلى المستقبل، ولحماية استقلالية الصندوق وضمان المساواة في معاملة البلدان الأعضاء، ينبغي أن يضع الصندوق مبادئ توجيهية تقوم عليها تلك الترتيبات التعاونية بما يوضح أدوار الأطراف المختلفة والمسؤوليات المنوطة بها.

وهناك إصلاحان من شأنهما تعزيز قدرة الصندوق على التنبيه إلى المخاطر النظامية الناشئة. الأول هو دمج مبادراته الرامية إلى تحديد المخاطر ومواطن الضعف، وإتاحة النتائج للسلطات بصورة أفضل. أما الإصلاح الثاني فهو التركيز في الرقابة المعنية بالقطاع المالي على المراكز المالية الخمسة أو السبعة ذات التأثير النظامي بالفعل. وبالنسبة لهذه المراكز، ينبغي تحديث "تقييم استقرار القطاع المالي" على أساس سنوي في سياق مشاورات المادة الرابعة.

وحتى يكون الصندوق في وضع أفضل للاستجابة للأزمة القادمة، ينبغي أن يهدف إلى تأمين الموارد مسبقا قبل ظهور الحاجة إليها، بالاعتماد على حصص العضوية في المقام الأول بغية الحد من عدم اليقين وتعزيز شرعية الصندوق.